S/PV.6934

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٣٤**

الخميس، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1325871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا.

وأرجو من رئيس المراسم أن يصطحب دولة السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد علي زيدان، رئيس وزراء ليبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/156، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا ورواندا وفرنسا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/104، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد طارق متري وسعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وأعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/104). وبما أن التقرير يتضمن تفاصيل عن عمل البعثة خلال الأشهر الستة الماضية، سأركز، لذلك في ملاحظاتي، على آخر التطورات وأكثرها أهمية.

في ١٧ شباط/فبراير، خرج أبناء الشعب الليبي إلى الشوارع في أنحاء البلد للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لثورتهم. وفي ١٥ شباط/فبراير، ومرة أخرى في ١٧ شباط/فبراير، تجمع الآلاف في ساحة الحرية في بنغازي، مطالبين بوضع حد للتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه المنطقة الشرقية وبالمزيد من الاستقرار.

وعلى الرغم من القلق الواسع النطاق، لم تزعزع أحداث ١٥ و ١٧ شباط/فبراير استقرار البلد. وأظهرت المظاهرات التي كانت ذات طابع سلمي واحتفالي إلى حد كبير شعورا بالفخر بالوعود التي بشرت بها الثورة. والقيادة السياسية في ليبيا تستحق الثناء على جهودها لنزع فتيل التوتر ولتطبيق تدابير أمنية فعالة. فقد مد كل من الرئيس المقريف ورئيس الوزراء علي زيدان يده إلى جميع الأطياف السياسية في الشرق. وكانت الذكرى السنوية فرصة للقيادة السياسية الليبية لتؤكد من جديد التزامها بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من

خلال الحوار وتنشيط الاقتصاد وتحسين الحكم المحلي، وهو مطلب رئيسي في الشرق.

تحدثت خلال إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.6912)، عن الضغط العام المتنامي على المؤتمر الوطني العام، من أجل إنشاء جمعية تتولى صياغة الدستور على وجه السرعة، وعن المناقشة الجارية داخل المؤتمر بشأن مسألة تعيين أو انتخاب أعضاء هذه الجمعية. على النحو المبين في تقرير الأمين العام، صوت المؤتمر في ٦ شباط/فبراير مؤيدا الإبقاء على التعديل ٣ للإعلان الدستوري، الذي نص على انتخاب أعضاء الهيئة التأسيسة لصياغة الدستور عن طريق التصويت الشعبي. وقد أتى القرار بحل للمناقشة التي هيمنت بشكل متزايد على عملية صياغة الدستور. بيد أن حكما لاحقا أصدرته المحكمة العليا قضى ببطلان التعديل ٣ لأسباب إجرائية وتقنية.

ولذلك، من المطلوب أن يقوم المؤتمر الوطني العام بتعديل الإعلان الدستوري، وهو على وشك القيام بذلك، بغية المضي قدما بتنظيم انتخابات هيئة صياغة الدستور. واستباقا لذلك، كثفت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بمساعدة الأمم المتحدة من جهودها، لتخزين، سجل الناخبين المطبوع في صورة رقمية، واضطلعت بعمليات تطوير مؤسسي أخرى. ومن المأمول اعتماد التشريعات اللازمة لانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية الستين بدون تأخير.

وظهرت خلال الأسابيع القليلة الماضية، أزمة سياسية جراء الجدل الدائر بشأن قانون مقترح يتعلق بالعزل السياسي، الذي يجادل أنصاره بأنه أداة ضرورية لحماية الثورة وضمان إقصاء أولئك الذين أفسدوا الحياة العامة في الماضي، من تولي المناصب العامة. وبينما ثمة دعم قوي لهذا القانون في بعض الدوائر، شهدت المناقشات المتعلقة باعتماده انقساما سياسيا. إن مشروع القانون في شكله الحالي، يتضمن قائمة طويلة من المعايير، يقوم العديد منها على الانتماء، ويمكن أن ينطبق على مجموعة واسعة من أصحاب المناصب العامة على الصعيدين الوطني والمحلي، بمن في ذلك المسؤولون المنتخبون وموظفو السلطة القضائية. ولم يتطرق مشروع القانون أيضا إلى الكيفية التي سيجري تنفيذه بها.

وتشكل شرعية اتخاذ تدابير لاستبعاد الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب عامة تدبيرا صحيحا في إطار العدالة الانتقالية. ومع ذلك، فقد عملنا خلال اجتماعاتنا مع القادة السياسيين وأعضاء المؤتمر، على الحث باستمرار على توخي الحذر فيما يخص اعتماد هذا القانون، وأبرزنا المعايير الدولية التي يجب أن تنطبق على أي آلية من آليات التدقيق. وكررت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذه الرسالة في مذكرة قدمتها للرئيس المقريف لتوزع على أعضاء المؤتمر الوطني العام.

عقدت في ٥ آذار/مارس، دورة استثنائية للمؤتمر الوطني العام من أجل مناقشة مشروع القانون، وانتهت بحالة فوضى بعدما هدد المتظاهرون باستخدام القوة، ما لم يصوت أعضاء المؤتمر مؤيدين اعتماد مشروع القانون. وأندد بقوة بهذا التهديد المسلح للمؤتمر الوطني العام، ومحاولة اغتيال الرئيس المقريف التي تلت ذلك. وبعد العنف والحصار اللذين حدثا خلال الأسبوع الماضي، أوضح السيد المقريف بأن المؤتمر الوطني العام لن ينعقد مرة أخرى تحت الضغط أو التهديد باستخدام الأسلحة.

خلال الأسبوع نفسه، اقتحم رجال مسلحون محطة العاصمة التلفزيونية. وجرى اختطاف مديرها وخمسة من الموظفين فيها، وأطلق سراحهم لاحقا. ونفذت أيضا هجمات على منظمات إعلامية أخرى وصحفيين آخرين، وكذلك على كنيسة قبطية في بنغازي وأماكن عبادة أخرى. إنني أشجب بقوة كل أعمال العنف تلك. وقد أعلن رئيس الوزراء زيدان بشكل لا لبس فيه أن الحكومة ستتخذ اجراءات لضمان عدم تكرار التهديد المسلح للمؤتمر الوطني العام وعدم تكرار استخدام القوة

لتحقيق أهداف سياسية. ودعا الشعب الليبي إلى الوقوف مع الحكومة عندما تستخدم القوة ضد الذين ينتهكون القانون.

أشرت عندما قدمت آخر أحاطة إعلامية للمجلس إلى أن استمرار سوء معاملة عدة آلاف من الأشخاص واحتجازهم بدون الالتزام بالقواعد الاجرائية القانونية، لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ. ويسرني أن أشير إلى اتخاذ الحكومة تدابير من أجل التعجيل بعملية فرز المحتجزين، ونقلهم إلى أماكن الاحتجاز التابعة للدولة.

إن البعثة تواصل من جانبها، تسليط الضوء على محنة المعتقلين، ولا سيما أولئك المعتقلين في مراكز اعتقال سرية، بما في ذلك المزارع والمنازل الخاصة في منطقة طرابلس وغيرها من البلدات والمدن في جميع أنحاء البلد. يساورنا القلق إزاء مزاعم بوقوع حالات وفيات في مراكز الاعتقال. وما برح وزير العدل يستجيب لمطالبنا ولجهود الدفاع التي بذلتها مختلف منظمات حقوق الإنسان. وقد أعلن وزير الداخلية عن خططه الرامية لمواجهة الكتائب غير الشرعية، والعناصر المارقة المشتبه في تورطها في حالات الاختطاف والاعتقال والتعذيب.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكومة الليبية قد سهلت زيارة ممثلين عن البعثة لرئيس الوزراء السابق البغدادي المحمودي، في أعقاب تقارير إعلامية أشارت إلى أنه قد أصيب بجروح تهدد حياته، نتيجة التعذيب الذي تعرض له في مركز اعتقال في طرابلس. وبدا السيد المحمودي في حالة بدنية ونفسية جيدة، ونفى بشكل قاطع تعرضه لأي معاملة سيئة.

وفيما يتعلق برئيس جهاز الاستخبارات السابق السيد عبد الله السنوسي، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكما يأمر السلطات الليبية بتسليمه إلى لاهاي. واستأنفت السلطات ذلك الحكم، وأشارت إلى نيتها الطعن في مقبولية القضية.

إن تقرير الأمين العام يقترح تجديد ولاية البعثة، كبعثة سياسية خاصة متكاملة، لمدة ١٢ شهرا، لتواصل تقديم مساعدتها لدولة ليبيا فيما يتعلق بتحديد الأولويات الوطنية المرتبطة بانتقالها الديمقراطي والجهود المبذولة لبناء دولة حديثة تخضع للمساءلة وتقوم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتتماشى مجالات الولاية المقترحة تماما مع طلب السلطات الليبية.

أشرت عندما قدمت آخر أحاطة إعلامية للمجلس، إلى عقد مؤتمر وزاري دولي في باريس، بشأن تقديم الدعم لليبيا، في أعقاب اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في لندن في كانون الاول/ديسمبر عام ٢٠١٢. وكان مؤتمر باريس الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير، أول اجتماع دولي رفيع المستوى يعقد بخصوص ليبيا منذ قيام الثورة، وشكل مناسبة لشركاء ليبيا الدوليين، من أجل تأييد الأولويات المفصلة التي حددتها الحكومة الليبية في شكل خطة التنمية الخاصة بمجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون. وتقع المسؤولية الآن على عاتق الحكومة الليبية من أجل اتخاذ قرارات السياسات ذات الصلة، وإنشاء هياكل التنسيق المناسبة التي من شأنها الإسهام في تنفيذ خطط عملها.

وعلى الرغم من كون أن الشعب الليبي قد قطع أشواطا كبيرة منذ تحرير البلد قبل ١٧ شهرا، تظل المشاكل الأمنية كبيرة، ويمكن القول بأنها الشغل الشاغل لمعظم الليبيين.

ولا يزال إحراز تقدم كبير نحو تحسين الحالة الأمنية غير المستقرة في البلد، متعثرا بسبب ضعف مؤسسات الدولة وآليات التنسيق الأمني، علاوة على استمرار عدم ثقة قوات أمن الدولة في العديد من الأشخاص الذين حاربوا أثناء الثورة لأن معظمهم لا يزال مسلحا. ولا يزال البلد يعج بالأسلحة والذخائر غير المؤمّنة التي تشكل خطرا أمنيا إقليميا مستمرا، نظرا إلى حدود ليبيا التي يسهل اختراقها.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن حكومة رئيس الوزراء، زيدان، عاقدة العزم على المضي قدما، وعلى أن تفعل

ذلك على وجه السرعة من أجل تعزيز الأمن ومعالجة المشاكل المختلفة المتصلة بانتشار الأسلحة واستمرار وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة المشروعة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم المساعدة في ذلك الصدد.

ونظرا إلى التركة التي ورثها الشعب الليبي من النظام السابق، فإن من المؤكد أن تواجه عملية التحول الديمقراطي مجموعة من العقبات التي تتطلب استجابات في الأجل الطويل. فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية زيادة في الاستقطاب السياسي أثناء المناقشة التي جرت بشأن مشروع قانون العزل السياسي، إلى جانب المحاولات التي سعت علنا إلى تقويض سلطة الهيئات المنتخبة ديمقراطيا، ومؤسسات الدولة المشروعة. وما فتئتُ ألح على القيادة السياسية على أن ضمان التحول الديمقراطي في ليبيا يقتضي إجراء حوار شامل يفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية.

والمجلس على وشك أن يستمع إلى أول رئيس وزراء ليبي منتخب ديمقراطيا. ويقينا، فقد كان لي وزملائي شرف العمل مع رئيس الوزراء، زيدان، وحكومته. ونقدر عزمهما والتزامهما القوي ببناء دولة حديثة وديمقراطية خاضعة للمساءلة على أساس من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. والبعثة ممتنة لرئيس الوزراء ولجميع وزرائه وحكومته على تعزيز علاقة من الثقة والتعاون الوثيق معنا مكنتنا في البعثة من تنفيذ ولايتنا في خدمة الشعب الليبي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد متري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتخذ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن عمل اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار. ويغطي التقرير الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ التي اجتمع خلالها أعضاء اللجنة مرتين في مشاورات غير رسمية.

في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وافانا رئيس اللجنة المنتهية ولايته بتقييم للعمل الذي اضطلعت به اللجنة منذ إنشائها. وناقشت اللجنة المسائل المعلقة وحالة مزعومة لانتشار الأسلحة من ليبيا إلى المنطقة. وأرسلت اللجنة لاحقا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر رسالة تطلب فيها مزيدا من المعلومات من الدول الأعضاء التي سبق أن أشارت إلى تلك الحالة بالتحديد في جلسة لمجلس الأمن.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم رئيس اللجنة المنتهية ولايته إحاطة إعلامية مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء، أورد فيها لمحة عامة عن عمل اللجنة في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها نظام الجزاءات المفروضة. وقدّم فريق الخبراء، الذي شارك أيضا، توضيحات بشأن التوجيهات الواردة في مذكرة اللجنة رقم ٢ بخصوص المساعدة على التنفيذ فيما يتعلق بالاستثناء من الحظر المفروض على الأسلحة. وأعقب ذلك عقد مناقشة تفاعلية.

وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، تلقت اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء بموجب القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢). وسأعرض باختصار خلاصة لأجزاء الموجز التنفيذي لتلك الوثيقة (S/2012/163، المرفق).

فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، فقد خلص الفريق إلى أن معظم التحديات من حيث التنفيذ والإنفاذ التي أبرزها الفريق في تقريره السابق، لا تزال قائمة على الرغم من الجهود المبذولة الواضحة. ولاحظ الفريق في ذلك السياق، أن قطاع الأمن الليبي لا يزال في طور البناء. واستنتج الفريق أن انتشار الأسلحة من ليبيا قد استمر على نطاق واسع مثير للقلق، خصوصا وأنه وصل إلى أراض جديدة. وأعرب الفريق عن قلقه لعدم وجود أي آلية رسمية لمشتريات نقل المواد العسكرية داخل ليبيا حتى

الآن، على الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء قد أخطرت اللجنة بنقل المواد العسكرية وغيرها إلى السلطات الليبية بهدف المساعدة الأمنية. وأبلغ الفريق أيضا عن بعض حالات نقل الأسلحة والذخيرة من ليبيا وإليها خلال الانتفاضة، وفي الآونة الأخيرة أو أثناء التحقيقات الجارية في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، فقد ركز الفريق جهوده على الأصول المخبأة للكيانين المدرجين في القائمة: المؤسسة الليبية للاستثمار، ومحفظة الاستثمار الليبية الأفريقية، فضلا عن التركيز على أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، والتي يعتقد أن معظمها مسجل في الخارج بأسماء مختلفة. وتمكن الفريق من جمع معلومات عن الجهود التي يبذلها أفراد محددون أدرجت أسماؤهم في القائمة فيما يتعلق بالسعي إلى تجنب الأضرار الناجمة عن تدابير تجميد الأصول باستخدام شركات صورية، وعن الشركاء الذين ساعدوهم على تحقيق تلك الغاية. وأبلغ الفريق أيضا عن تنفيذ تجميد الأصول من قبل بعض الدول الأعضاء، أو عدم التزامها بذلك.

وفيما يتعلق بحظر السفر، فقد واصل الفريق السعي للحصول على معلومات بشأن جميع الانتهاكات، مع التركيز بشكل خاص في التقرير، على شخصين أدرج اسماهما في القائمة.

لقد ناقشت اللجنة تقرير وتوصيات فريق الخبراء في مشاورات غير رسمية عقدت في ٦ آذار/مارس. وقد حظي التقرير بالتقدير بوجه عام. وتتعلق النقاط الرئيسية التي برزت في النقاش بالشواغل إزاء مستوى ونطاق انتشار الأسلحة من ليبيا، مع الاعتراف ببعض الخطوات التي اتخذتها السلطات الليبية من أجل تحسين الحالة، فضلا عن الاعتراف بالعزم على تطبيق إطار الجزاءات في شراكة مع السلطات الليبية، وبدعم من عملية الانتقال بقيادة ليبية بالإضافة إلى عملية بناء المؤسسات، والسبل الكفيلة بزيادة الوعي بتدابير الجزاءات وإزالة التصورات الخاطئة عنها، وإزالة جميع الحواجز التي تعوق إحراز التقدم، وكيفية المضي قدما بتوصيات فريق الخبراء. وقد وافقت اللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن خمس من جملة التوصيات الثماني المقدمة. ولم تكن التوصية السادسة تتطلب اتخاذ إجراء وقد أحاطت بها اللجنة علما فحسب، في حين أحيلت التوصيتان المتبقيتان إلى مجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أقدم إلى المجلس بعض الإحصاءات المستكملة عن المسائل التي تناولتها اللجنة منذ تقريرها الدوري الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.6857). وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، فقد وافقت اللجنة على ١٠ طلبات إعفاء، وتلقت ٢٩ إخطارا لم تتخذ بشأنها قرارات سلبية.

فيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة أربعة بلاغات، لم يُتخذ بشأنها أي قرار سلبي. كما استجابت اللجنة لأربعة طلبات توجيه من الدول الأعضاء. وأخيرا، تلقت اللجنة طلبَ رفعِ اسم من قائمتها لحظر السفر وتجميد الأصول. ولا تزال عمليةُ النَّظر في ذلك الطلب جارية. وفي مضينا قدما، أعتزم مواصلة الممارسة الجيدة التي أرساها سلفي ألا وهي عكس هذه الإحصاءات والمسائل في شكل جدول يجري تحديثه بانتظام، وإطلاع أعضاء اللجنة عليها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير غاسانا على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لرئيس الوزراء زيدان.

السيد زيدان (ليبيا): أشكركم، سيدي الرئيس والسادة الأعضاء المحترمين، جزيل الشكر على إتاحة هذه الفرصة لي لأتحدث إمامكم باسم بلدي ليبيا، وهي تشق طريقها نحو الديمقراطية بكل ثقة وبكل إصرار، تشق طريقها نحو تجسيد المثل العليا لكرامة الإنسان وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية والرفاهية، وصولا إلى بناء الدولة الديمقراطية الحرة الحديثة التي تساهم بمصداقية وفعالية ضمن المجتمع الدولي في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

لقد كان للأمم المتحدة ولمجلسكم الموقر دور مهم في تاريخ بلدي. ففي مقر الأمم المتحدة، صدر، يوم ٢١ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا. وتأسيسا على هذا القرار، كُتب دستور ليبيا، قبل إعلان الاستقلال، بجهود خبراء الأمم المتحدة وبمساعدتهم. وكان دستورا رصينا من أفضل الدساتير في وقته.

وأود أن أثمن مجددا الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في دعم ليبيا، الدولة الحديثة العهد في ذلك الوقت. وحتى عهد قريب، ظل يحمل أحد أجمل شوارع طرابلس اسم أدريان بيلت، الدبلوماسي الهولندي الذي كان ممثلا للأمم المتحدة في ليبيا، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٦٩، حين وقع انقلاب أيلول/سبتمبر. وتجدد ذلك الدعم في شباط/فبراير ٢٠١١، عندما هب مجلس الأمن والأمم المتحدة للتصدي لقتل المدنيين في الشوارع. في ذلك اليوم تحدث السفير عبد الرحمن شلقم، من هذه القاعة أو قاعة شبيهة بها، وبجانبه الأمين العام وسامي ممثلي الدول في هذا المجلس، وأعلن ذلك الإعلان المهم الذي يعتبر انطلاقة مهمة في تاريخ الثورة الليبية.

منذ ذلك اليوم، تقوم الأمم المتحدة وبعثتها التي جاءت إلى بنغازي قبل تحرير طرابلس، بجهد مهم ومتميز على مختلف القطاعات. ولا يزال السيد طارق متري وفريقه يواصل هذا الدور بجدية وبحماس وبانتشار في المناطق كافة بين مختلف الفئات، على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي وعلى مستوى المجتمع المدني. وتنسق الحكومة، بتركيز وبتواصل، مع فريق الأمم المتحدة العامل هناك، الذي يسعدنا كثير أن يعتمد تجديد ولايته في ليبيا للاثني عشر القادمة. وبهذه المناسبة أود أن أوجه جزيل الشكر للسيد متري، والشكر موصول إلى معالي الأمين العام السيد بان كي مون، الذي كان لحضوره خلال أشهر الثورة دور متميز في نصرتنا وفي تحقيق النصر. كما أشكر الشركاء والحلفاء كافة من الدول الشقيقة والصديقة الذي تولوا دعمنا، بمختلف أدوات الدعم، وتحقق بجهودهم وبدعمهم النصر يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأؤكد على شراكتنا الثابتة مع المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة، ومع كافة الحلفاء والأصدقاء، الذين دعمونا في هذا المسار، وحتى مَن لم يدعمونا، الذين نمد إليهم اليوم يد الصداقة ويد التعاون في مختلف أرجاء قارات العالم.

في هذه المرحلة التاريخية المهمة التي ينتقل فيها الشعب الليبي نحو الديمقراطية ونحو بناء دولة القانون، وحقوق الإنسان، أود أن أطمئن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ومجلسكم الموقر على الخصوص، بأن ليبيا تسير بخطى ثابتة وواثقة بإرادة صلبة ورغبة أكيدة نحو تأسيس الدولة الديمقراطية، دولة القانون، دولة احترام حقوق الإنسان، دولة الشراكة الإيجابية مع كافة الشركاء في العالم. وقد أعربت في مؤتمر القمة الأفريقية الأخير لإخوتنا الأفارقة عن عمق الصلة ومتانة العلاقة بهم وعلى دورنا الذي سيستمر في أفريقيا أكثر إيجابية وأكثر وثوقا، وأحي جميع الذين أيدونا من إخوتنا الأفارقة في مسار ثورتنا.

إن التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم تحديات كبيرة وصعبة، لكننا استطعنا في فترة وجيزة أن نمتلك الآليات والأسباب التي تمكننا من التحكم والسيطرة، فقد قطعنا شوطا مهما في ضبط علمية دخول الأسلحة إلى ليبيا وخروجها منها، فشددنا الرقابة والمتابعة على الموانئ والمطارات من أجل الحيلولة دون وصول الأسلحة. كما ضبطنا حدودنا مع كل من الجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر، مصرين على أن تكون هذه الحدود تحت الرقابة، رقابة سلاح الجو الليبي والجيش والشرطة والثوار المقاتلين.

وبدأنا مجددا في إعادة أجهزة المباحث الجنائية والمباحث العامة التي تسعى لمتابعة الجريمة وأوشكنا على إنهاء اللمسات الأخيرة لتأسيسها. وكذلك بدأت عملية تدريب حثيث لأفراد الشرطة وأفراد الجيش من أجل ضبط الأمن، كما نسعى

لتأسيس حرس وطني ليتولى مهمة الأمن في المناطق الريفية والمناطق خارج الحواضر.

وتنقذ الحكومة الآن برنامج العدالة الانتقالية بإصدار قانون العدالة الانتقالية المعروض الآن على المؤتمر الوطني العام لإقراره، والمتوقع إقراره خلال الأسبوع القادم أو الذي يليه. كما قطعنا شوطا في إعادة بناء السجون وتأهليها على أسس وقواعد المعايير الدولية التي تحكم تنظيم السجون، وقمنا بتدريب حوالي ١٠ آلاف شرطي جديد من الشرطة القضائية، إضافة إلى ١٥ ألف دربوا من قبل.

كما تقوم الحكومة بالسعي والرعاية لتنفيذ المصالحة الوطنية على مختلف الأصعدة: على الصعيد الديني، بتفعيل الخطاب الديني في هذا الاتجاه، وعلى الصعيد الإنساني، بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل القبائل، وتفعيل الأدوات القانونية من خلال وزراة العدل والمؤسسات التابعة لها.

كما نقوم بإجراءات حاسمة ومهمة في سبيل استيعاب المشردين من مناطقهم داخل ليبيا، وأجرينا اتصالات وترتيبات مع من شردوا إلى خارج الوطن في دول الجوار. وتجري ترتيبات حثيثة من أجل تمكينهم وإعادتهم إلى البلد بعد وضع الضمانات الأمنية المهمة.

نقوم الآن بإعادة بناء وتأسيس وزارتي الداخلية والدفاع. وقد قطعنا شوطا مهما في تأسيس وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، وأوشكنا على أن ننهي ذلك في وزارة الدفاع. وقد قطعنا شوطا مهما في إعادة تدريب الجيش، سواء القوات الصاعقة أو القوات البرية أو القوات البحرية. وقد أسهمت القوات البحرية مؤخرا في اكتشاف كمية ٣٢ طنا من المخدرات في عمق البحر من جانب القوات البحرية وقوات الأمن، كانت قادمة من مضيق جبل طارق.

إن استحقاق الانتخابات من أجل تشكيل لجنة الدستور يظل استحقاقا لازما ومهما تسعى الحكومة لتهيئة الأجواء له مع المؤتمر الوطني العام.

وقد نصل في وقت قريب إلى ترتيب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتتولى انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وتحقيق الانتخابات البلدية وانتخابات المجالس في المناطق لنبدأ في خطة التنمية بعد اعتماد الميزانية الأسبوع القادم. وبعد هذه الانتخابات، نأمل خلال ستة أشهر أن نصل إلى مرحلة البدء في صياغة الدستور الذي عليه ستؤسس الانتخابات ويكون شكل الدولة وهيكلها. ثم نبدأ في عملية الاستقرار والتنمية بمؤسسات الدولة الدائمة. كما بدأنا في اتخاذ جملة من المبادرات للبدء في مسيرة الإعمار لاستكمال مشاريع الإسكان ومشاريع البنية التحتية ومشاريع الكهرباء والاتصالات ومشاريع الخدمات الصحية بإعادة بناء وتأهيل المستشفيات، التي كانت مدمرة خلال الـ ٤٢ سنة الماضية من عصر القذافي، ثم زاد تدميرها أثناء الثورة.

إن بلدي يسعى بخطى حثيثة نحو التعاون. وقد شاركنا في مؤتمر باريس الذي عقد تحت رعاية فرنسية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومة الفرنسية على هذا الاهتمام وعلى هذه الاستضافة، والشكر موصول إلى حكومة المملكة المتحدة التي رتبت للمؤتمر السابق الذي أعد لهذا المؤتمر.

لقد تعرض السيد طارق متري إلى مسألة العزل السياسي. وأود أن أعبر لكم عن أن الحكومة تتعامل مع هذا الموضوع بغاية الفطنة واليقظة والحذر من أجل أن تسير الأمور في الاتجاه الذي يحقق حقوق الإنسان ويحقق العدالة ويحقق الفرص السانحة المتساوية لكل الليبيين ولا يقصي أحدا. كما تعلمون نحن غيبنا عن المجتمع الديمقراطي وعن العالم ٤٢ سنة، ونحتاج إلى قدر كبير من الجهد لتوعية الجمهور وتوعية الشعب بأهمية الديمقراطية وبآلياتها وبدورها.

كل هذا الأمر يحتاج منا إلى جهد ويحتاج منا إلى صبر ونأمل أن يتفهم المجتمع الدولي ذلك. ولكنني أؤكد لكم بكل قوة وبكل ثقة أن الشعب الليبي لن يقبل أن يمارس الظلم على أي فئة من المجتمع مجددا، ولن يسمح لأي إنسان أن يقصى إلا بأمر القاضي وتحت مسطرة العدالة. إن المصالحة الوطنية هم نعيشه كل يوم ونسعى إلى تحقيقه ونضع كل التدابير والترتيبات من أجل الوصول إليه، ووجدنا تعاونا كبيرا في ذلك لدى فئات مختلفة من الشعب، وربما نشهد تطورا قريبا في هذا الموضوع.

كما أود أن أؤكد أن مسألة التزام ليبيا بقرارات مجلس الأمن التي صدرت دعما للثورة، مسألة جوهرية، سنلتزم بهذه القرارات وسنسير من خلال مجلسكم ومن خلال لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لأي أمر نريده، سوف نكاتبكم ونطلب منكم ما نريد، وسنتقيد بكل ما صدر عن مجلس الأمن من قرارات. ونطلب عونكم في عملية استرجاع الأموال المنهوبة واسترجاع الأموال المخفية. وأؤكد لكم أن المؤسسة الليبية للاستثمار، التي أترأس مجلس أمنائها بصفتي رئيسا للوزراء، ستبدأ أعمالها قريبا وسيعاد تنظيمها وستوضع لها الطاقات والإمكانيات والكوادر التي تقودها خير قيادة على أفضل الأسس. ونؤكد مجددا التزامنا التام بالتعاون والتضامن من أجل السلم العالمي ومن أجل إرساء دعائم حقوق الإنسان والديمقراطية ومن أجل التعاون المشترك بين الدول ومن أجل تحقيق العدالة في العالم.

ونأمل أن نجد دائما عونكم ومساندتكم من أجل تحقيق ما نصبو إليه من تنمية بلدنا والعودة به إلى الوضع الطبيعي. أود أن أعبر لكم مجددا عن شكر الشعب الليبي بكافة فئاته – رجاله ونسائه وأطفاله – على الدور المهم الذي قام به مجلس الأمن والأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونؤكد لكم التزامنا بالتعاون معكم على مدى الدهر وأرجو أن تتقبلوا وافر التقدير والاحترام، لكم جميعا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر دولة رئيس الوزراء زيدان على بيانه.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣).

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.